

# رواية البنات عن الأمهات في التفسير

إعداد: د. محمد غسان حبلى

مدرس في جامعتي طرابلس والجنان - لبنان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على النبي وآله.

أمّا بعد:

فإن للمرأة دوراً كبيراً في المجتمعات؛ إذ هي المحضن الأول الذي يتغذى منه الأبناء السلوك والأخلاق، والمدرسة الأولى التي تتخرج منها الأجيال، وقد كان للمرأة في عهد السلف دور كبير في التربية والعلم والجهاد، حفظت لنا كتب التاريخ أروع المشاهد فيه، ومن شواهد ذلك في ميدان العلم ما حفظته لنا كتب السابقين من رواية الأبناء والبنات عن أمهاتهنّ السنن والآثار في شتى الميادين. وقد أجهت عنايتي إلى هذا الباب، فشرعت في تتبّع هذه المرويات في العلوم المرتبطة بالتفسير، وافتتحت سلسلة رواية الأبناء عن الأمهات بما أودعته أمّ الحسن البصري أبناءها في هذا المجال، فكان البحث الذي جمّع "مرويات أمّ الحسن البصري في القراءات والتفسير" باكورة هذا العمل<sup>(١)</sup>.

(١) يُنشر - إن شاء الله - في العدد السابع مجلة المعيار بكلية الإمام مالك، لعام ٢٠١٩م.

وخصّصتُ مرويات ربيّة النبي ﷺ زينب، عن أمّها أمّ سلمة -رضي الله عنهما- في التفسير بيحث ما زال قيد العمل، أسأل الله -تعالى- أن ييسر إتمامه<sup>(١)</sup>.

ثمّ جاء هذا البحث حلقةً جديدة من سلسلة تكشف وجّهًا من وجوه العظيمة عند نساء المسلمين، بناتٍ وأمّهات، في عصر السلف الزاهي، يوم كانت نساء العالمين من غير المسلمين تغرق الجهالة، وتتجرّع كؤوس الظلم في المعاملة، وذلك من خلال تتبّع مرويات البنات عن أمّهاتهنّ في كتب التفسير.

### أهمية البحث:

١. شقّ الطريق من بوابة علم التفسير، إلى نوع جديد من أنواع علوم مصطلح الحديث، أعني به "رواية البنات عن الأمّهات".

٢. إظهار دور الأمّهات في عصر السلف في نقل السنن إلى بناتهنّ، والكشف عن أثر البنات في نقل العلم الذي يُبين معاني كتاب الله -تعالى- عن أمّهاتهنّ.

٣. إحياء الجانب النسائي في التفسير بالمأثور، من خلال الكشف عن الحجم الحقيقي لمرويات البنات عن الأمّهات فيه، وتصنيف مرويات التفسير في محاور ضيقة، تُسهّل ضبطها، وتساعد في حفظ حال المقبول والمردود من طرقها.

### الدراسات السابقة:

لم أجد من سبقني إلى هذا البحث، ولا إلى مثله، سواء أكان ذلك في علوم التفسير، أو في علوم السنّة والأثر؛ إذ لم أجد في علمائنا من توجّهت همته إلى جمع رواية البنات عن الأمّهات، ولا جمع رواية الأبناء عن الأمّهات، مع أنّ معرفة رواية الأبناء عن الآباء من فنون مصطلح الحديث عند علمائنا المتقدمين.

(١) من أسباب تخصيصها بالبحث أنّ عدد مروياتها عن أمّها في التفسير يوازي ما رواه سائر البنات عن أمّهاتهنّ فيه، ثمّ لإعطاء هاتين الشخصيتين حقهما من الدراسة للأثر الكبير لمروياتهما في الفقه والتفسير. وفي هذا السياق، أفيد القارئ بأنّ عدد المرويات التي وقفت عليها لزينب عن أمّها في كتب التفسير خمس روايات، كلّها ثابتة عنها.

## منهج البحث وإجراءاته:

جمعت في بحثي بين المنهج الاستقرائي في تتبع مرويات البنات عن الأمهات في كتب التفسير المتاحة، فاستخرجت منها الأسانيد التي فيها رواية ابنة عن أمها. وبين المنهج التاريخي في بيان أخبار الرواة وأحوالهم.

وسلكت المنهج التحليلي المقارن في دراسة المتن، للكشف عن مدى قوة المعنى المستفاد منه، في ضوء قواعد اللغة، والتفسير، ونصوص الشريعة.

أما الإجراءات العملية التي سلكتها في تطبيق هذه المناهج، فهي كالآتي:

١. عرضت أسانيد جميع المرويات ومتونها على عددٍ من الطبّعات، وقارنتها بألفاظ مصادر الرواية والتخريج والرجال؛ تجنّباً للتصحيح في بعضها.

٢. رتبت المباحث وفق الترتيب الألفبائي للبنات الراويات؛ فبدأت باسم من عُرفت أسماؤهنّ، ثمّ بكُنّى من لم تُعرف أسماؤهنّ، ونسبتُ البنّت إلى أمها في عنوان المبحث، كونهما المقصودتين بالدراسة.

٤. ترجمتُ للبنّت وأمها، بما يكشف عن اسمهما، وكُنيتهما، وطبقتهما، وحالهما في سلّم الجرح والتعديل، وعدد مروياتهما الإجمالية في كتب السنة.

٥. اقتصرت في دراسة الإسناد على القدر الذي يتبيّن به حال السند والمتن، وأوجزت في ترجمة رواية الأسانيد، واعتمدت -في الغالب- قول صاحب التقريب.

٧. إن كان الحديث الذي أستدلُّ به في الصحيحين، أو في أحدهما اكتفيْتُ بتخريجه منهما أو من أحدهما، وإلاّ عدّدت فيه مصادر التخريج من غير استيعاب، وبيّنت حاله عند بعض علماء الحديث -قديمًا وحديثًا- إن وُجد.

٨. ضبطتُ الكلمات المشتبّهة بالشكل والحروف، وشرحتُ غريب الألفاظ، ولم أُترجم للأعلام المستشهد بهم في دراسة المتن، لأنيّ لم أورد في هذه الدراسة إلاّ من اشتهر أمره في علمي التفسير واللغة، وذاع صيته عند أهل الاختصاص.

٩. أثبتتُ في قائمة المراجع ما تكرّر منها في ثنايا البحث، أمّا ما ورد مرّة واحدة، فاكتفيت بعرض بياناته حيثُ ورد في الحاشية.

١٠. عالجُتُ الموضوع في أربعة مباحث، تفرّع كلٌّ منها إلى أربعة مطالب.  
خطة البحث:

المبحث الأول: حبيبة بنت أم حبيبة، عن أمها:

- المطلب الأول: ترجمة حبيبة وأمها.
- المطلب الثاني: رواية حبيبة عن أمها في التفسير.
- المطلب الثالث: دراسة إسناد الرواية.
- المطلب الرابع: دراسة متن الرواية.

المبحث الثاني: رقية بنت حجة، عن أمها:

- المطلب الأول: ترجمة رقية وأمها.
- المطلب الثاني: رواية رقية عن أمها في التفسير.
- المطلب الثالث: دراسة إسناد الرواية.
- المطلب الرابع: دراسة متن الرواية.

المبحث الثالث: قريبة، عن أمها كريمة، عن أمها ضباعة:

- المطلب الأول: ترجمة قريبة وأمها وجدتها.
- المطلب الثاني: رواية قريبة عن أمها كريمة، عن أمها في التفسير.
- المطلب الثالث: دراسة إسناد الرواية.
- المطلب الرابع: دراسة متن الرواية.

المبحث الرابع: أم حفص بنت خولة عن أمها:

- المطلب الأول: ترجمة أم حفص وأمها.
- المطلب الثاني: رواية أم حفص عن أمها في التفسير.
- المطلب الثالث: دراسة إسناد الرواية.
- المطلب الرابع: دراسة متن الرواية.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

## المبحث الأول

## حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها

## المطلب الأول: ترجمة حبيبة وأمها:

هي ربيبة النبي ﷺ، حبيبة بنتُ عبيد الله بن جحش بن رثاب الأسدي، وكان قد تزوج أم حبيبة التي تكنّت بها، قبل أن يفارقها بعد تنصره في الحبشة<sup>(١)</sup>. وقد اختلفوا في موطن ولادة حبيبة -رضي الله عنها، فروي أنها ولدت في مكة، وهاجرت مع والديها إلى الحبشة، ثم رجعت مع أمها إلى المدينة<sup>(٢)</sup>. روى الحافظ أبو نعيم، "عن ابن شهاب، في تسمية من هاجر إلى الحبشة من بني أمية بن عبد شمس: أم حبيبة بنت أبي سفيان، وابنتها حبيبة بنت عبيد الله بن جحش، وتوَّيَّ عبيدُ الله ثم نصرانيًا"<sup>(٣)</sup>. وقيل: بل ولدت بأرض الحبشة، وكانت أمها هاجرت وهي حامل بها<sup>(٤)</sup>. تزوج حبيبة داود بن عروة بن مسعود الثقفي<sup>(٥)</sup>، وهو ابن خالتها<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الطبقات الكبير لمحمد بن سعد الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط ١، ٢٠٠١م، ٩٤/١٠؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، تصحيح عادل مرشد، دار الإعلام، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ٨٦؛ الإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، ط ١، ٢٠٠٨م، ٣٩١/١٣.

(٢) انظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ٩٤/١٠؛ الاستيعاب لابن عبد البر، ص ٨٨٦؛ أسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري، دار ابن حزم، ط ١، ٢٠١٢م، ص ١٤٩٥؛ الإصابة لابن حجر، ٣٩١/١٣.

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، ط ١، ١٩٩٨م، ٣٢١٧/٦.

(٤) انظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ٩٤/١٠؛ الإصابة لابن حجر، ٣٩١/١٣.

(٥) انظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ٩٤/١٠؛ الإصابة لابن حجر، ٢٨٠/١٣ و ٣٩١.

(٦) انظر: الإصابة لابن حجر، ٣٩٨/٣.

وروت الحديث عن أمها، وروت عنها ربيبة النبي ﷺ زينب بنت أم سلمة - رضي الله عنهما. وأخرج حديثها مُسلمٌ، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه<sup>(١)</sup>.  
ولم أقف على قول يحكي سنة وفاتها.  
أما أم حبيبة، فهي ابنة أبي سُفيان - واسمه صخر - ابن أمية بن عبد شمس، من زوجته صفية بنت أبي العاص بن أمية بن عبد شمس<sup>(٢)</sup>. وُلدت قبل البعثة بسبعة عشر عامًا<sup>(٣)</sup>. وقد قيل: إن اسمها هند. والصحيح أن اسمها رَملة<sup>(٤)</sup>.  
كانت أم حبيبة تحت عبيد الله بن جحش، وهاجرت معه في الهجرة الثانية إلى الحبشة، ثم تنصرت، وفارقها، وبقي على نصرانيته حتى هلك بالحبشة<sup>(٥)</sup>.  
بقيت أم حبيبة بالحبشة بعد فراق زوجها، حتى جاءها رسول النجاشي يخطبها إلى رسول الله بكتابٍ منه ﷺ، فتزوجها رسول الله ﷺ<sup>(٦)</sup>، وأصدقها النجاشي أربعمئة دينار<sup>(٧)</sup>.

- (١) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني، تحقيق: بشار معروف، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٢م، ١٤٩/٣٥.
- (٢) انظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ٩٤/١٠؛ تهذيب الكمال للمزي، ١٧٥/٣٥.
- (٣) الإصابة لابن حجر، ٣٩١/١٣.
- (٤) انظر: الاستيعاب لابن عبد البر، ص ٩٠١ و ٩٤٧؛ الإصابة لابن حجر، ٣٩١/١٣.
- (٥) انظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ٩٤/١٠؛ الاستيعاب لابن عبد البر، ص ٨٨٦؛ الإصابة لابن حجر، ٣٩١/١٣.
- (٦) كونه ﷺ تزوجها بأرض الحبشة، هو الذي عليه الجمهور. ونقل بعضهم الإجماع عليه، وحكموا على رواية مُسلم التي تُشعرُ بأنه ﷺ تزوجها من أبيها قبل إسلامه. واعترض الحافظ ابن حجر على حكاية الإجماع، فُلتمَّحًا إلى احتمال أن يكون أبو سُفيان أراد تجديد العقد لا ابتداءه. كما اختلفوا في الذي عقده عليها بأرض الحبشة، والمشهور كذلك، أنه النجاشي، مع احتمال أن يكون الخاطب هو النجاشي، والعاقد عُثمان ﷺ، أو يكون عُثمان جدّد العقد بعد قدومها المدينة. (انظر: الاستيعاب لابن عبد البر، ص ٩٠١؛ أسد الغابة لابن الأثير، ص ١٦٠٢-١٦٠٣؛ الإصابة لابن حجر، ٣٩٢-٣٩٤).
- (٧) انظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ٩٥/١٠؛ الاستيعاب لابن عبد البر، ص ٩٤٧-٩٤٨؛ الإصابة لابن حجر، ٣٩٢/١٣.

وقيل: بل أمهرها رسول الله ﷺ أربعة آلاف درهم<sup>(١)</sup>.  
 قدمت أم حبيبة المدينة عام الهدنة<sup>(٢)</sup>، وكان ذلك في السنة السابعة، على  
 الأشهر<sup>(٣)</sup>. وكان عمرها حينئذٍ بضعا وثلاثين سنة<sup>(٤)</sup>.  
 جاوزت أم حبيبة -رضي الله عنها- السبعين من العمر، إلى أن توفيت -  
 على الأشهر- في المدينة المنورة سنة أربع وأربعين<sup>(٥)</sup>.  
 ولم أجد في دواين الحديث الشريف روايةً لحبيبة غير التي بين أيدينا. أمّا  
 أمها، فذكروا أنّ لها خمسًا وستين حديثًا<sup>(٦)</sup>؛ اتفق لها البخاري ومسلم على حديثين  
 منها، وانفرد مسلم بحديثين<sup>(٧)</sup>.

### المطلب الثاني: رواية حبيبة عن أمها في التفسير:

قال الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله: "حدثنا سفيان، عن الزهري، عن  
 عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة بنت أم حبيبة بنت أبي سفيان، عن  
 أمها أم حبيبة، عن زينب زوج النبي ﷺ - قال سفيان: أربع نسوة- قالت:  
 استيقظ رسول الله ﷺ من نوم، وهو مُحمرُّ وجهه، وهو يقول: "لا إله إلا الله، وبِإلَّهِ  
 للعرب من شرٍّ قد اقترَب، فُتِحَ اليوم من رَدْمٍ يأجوج ومأجوج مثلُ هذه"،

(١) انظر: الاستيعاب لابن عبد البر، ص ٩٠١.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص ٩٤٨.

(٣) انظر: الإصابة لابن حجر، ٣٩٣/١٣.

(٤) انظر: الطبقات الكبير لابن سعد، ٩٧/١٠.

(٥) انظر: الاستيعاب لابن عبد البر، ص ٩٤٧؛ أسد الغابة لابن الأثير، ص ١٦٠٣؛ الإصابة لابن  
 حجر، ٣٩٥/١٣.

(٦) انظر: أسماء الصحابة ﷺ وما لكل واحد منهم من العدد، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم  
 الأندلسي، تحقيق: مسعد السعدني، مكتبة القرآن بالقاهرة، ص ٣٧؛ تلقيح فهم أهل الأثر في عيون  
 التاريخ والسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٩٩٧م،  
 ص ٢٩٢؛ سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة  
 الرسالة، ط ١١١، ١٩٩٦م، ٢١٩/٢.

(٧) انظر: تلقيح فهم أهل الأثر لابن الجوزي، ص ٢٩٢؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ٢١٩/٢.

وحلَّق<sup>(١)</sup>. قلت: يا رسول الله، أنهلِكُ وفيما الصالحون؟ قال ﷺ: "نعم، إذا كثر الحَبْتُ"<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

وأخرجه ابن منده، من طريق الزهري، بنحوه<sup>(٤)</sup>. وساق ابن كثير في تفسير قوله -تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦] رواية الإمام أحمد<sup>(٥)</sup>.

### المطلب الثالث: دراسة إسناد الرواية:

قال ابن كثير: "هذا حديث صحيح، اتفق البخاري ومسلم على إخراجه من حديث الزهري، ولكن سقط في رواية البخاري ذكر حبيبة وأثبتها مسلم"<sup>(٦)</sup>. وقد علل الحافظ الدارقطني سقوط اسم حبيبة في إسناد البخاري بقوله: "أظن أن ابن عيينة كان ربما أسقطها، وربما ذكرها"<sup>(٧)</sup>.

(١) تفسرها رواية البخاري: "وحلَّق بإصبعه الإبهام والتي تليها". أي: جمع بين طرفي السبابة والإبهام، فجعلهما مثل الحلقة. (انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠١٣م، ٢٣/٢٢١).

(٢) بفتح الخاء والباء. الأولى هنا أن يفسر بالفسوق والفسجور؛ لأنه قابله بالصلاح. (انظر: فتح الباري لابن حجر، ٢٣/٢٢١).

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م، ٤٥/٤٠٣ ح: ٢٧٤١٣.

(٤) انظر: معرفة الصحابة، لمحمد بن إسحاق ابن منده الأصبهاني، تحقيق: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٥م، ٢/٩٦٢.

(٥) انظر: تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرين، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ، ط١، ٢٠٠٠م، ٩/١٩٤-١٩٥.

(٦) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ٩/١٩٥.

(٧) العلل، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٥/٣٨٢ ح: ٤٠٩٠.



وقد روى مُسلمُ الخَبَرَ، سندًا ومُتَّنًا، من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، ثم قال: "حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، وسعيد بن عمرو الأشعثي، وزهير بن حرب، وابن أبي عمر. قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، بهذا الإسناد. وزادوا في الإسناد عن سفيان، فقالوا: عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش" (١). ولم يسق متنه.

ومن لطائفِ خَبَرِ حبيبةَ هذا، اجتماعُ أربعِ نسوةٍ صحابياتٍ في سنده، ثنتان مِنْهُنَّ من أمهاتِ المؤمنين، هما أم حبيبةَ وزينبُ بنت جحش، وثنيتان ربيتانٍ للنبي ﷺ، هما زينبُ بنت أبي سلمة وحبيبةُ، وكلهُنَّ يروي بعضهن عن بعض -رضي الله عنهن جميعًا، وهذا من العزيزِ النَّادرِ الوقوعِ في علمِ الإسناد (٢).

#### المطلب الرابع: دراسة متن الرواية:

يؤكد حديثُ حبيبةَ عن أمها على أمرين تحدت عنهما القرآن الكريم:

أولهما: أنّ الصلاحَ وحده لا يكفي لدفعِ الهلاكِ عن الأمة، وأنّ الصالحَ يهلكُ بهلاكِ الطالحِ إذا لم يُغيّرْ عليه حُبّه، أو إذا لم يُجدِ تغييره عليه، حتى فشا والفسادُ وعمّ بإصرارِ أهله عليه (٣).

ويُشبه هذا ما في مُسند أحمد -بسند صحيح على شرط الشيخين، كما يقول محققوه- من حديث أبي بكر ﷺ قال: "يا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرَوْنَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وَإِنَّا

(١) صحيح مسلم المستمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى سول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج القشيري، بعناية نظر الفاريايبي، دار طيبة، ط ١، ٢٠٠٦م، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج، ص ١٣١٧ ح: ٢٨٨٠.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ٩/١٩٥؛ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الأميرية الكبرى، ط ٦، ٥/٣٣٩م.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر، ٢٣/٢٢١.

سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُعَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعْزَمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابِهِ" (١).

كما يُشْبِهُهُ حَدِيثُ التُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مِثْلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمِثْلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَا حَرَقْنَا فِي نَصِينَا حَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَّوْا، وَنَجَّوْا جَمِيعًا" (٢).

وَمُنَاسَبَةٌ هَذَا لِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَن تَعْبُدُونَ قَوْمًا لَّهِ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعْزِبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا لَوْ مَعِزَّةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَعَلَّهُمُ يَتَّقُونَ ﴿١٦﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِقَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٧﴾﴾ واضحة وقوية؛ إذ بيّنت الآية أنّ الله - تعالى - لم يُنَجِّ من الطوائف الثلاث: الظالمين، والواعظين، والساكّتين إلا الطائفة التي كانت تنهى عن السوء، وهلك الذين تركوا هذا النهي فيمن هلك من الظالمين، وشمول العذاب للساكّتين عن الظلم، المكتفين بصلاح أنفسهم يدلُّ على أنّ الصلاح وحده لا يكفي لدفع نعمة الله - تعالى، ولا بدّ من العمل على إصلاح المجتمع، وأمر الناس بالمعروف ونهيهم عن المنكر، حتى لا يفسد الفساد.

(١) مسند الإمام أحمد، ١٧٨/١ ح: ١. والحديث أخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في السنن، تحقيق: عادل بن محمد وعماد الدين بن عباس، دار التأسيس، ط ١، ٢٠١٥م، أول كتاب الملاحم، ٤٨٦/٦ ح: ٤٢٩٠؛ وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ص ٦١٨ ح: ٤٠٠٥.

(٢) صحيح البخاري المسمّى الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، بعناية عبد السلام علوش، مكتبة الرشد، ط ٢، ٢٠٠٦م، كتاب الشركة: باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه، ص ٣٣١ ح: ٢٤٩٣.

لكن، هل يُناسب خبرُ حبيبة قولَ الله - تعالى - في سورة الإسراء: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَا تَدْمِيرًا﴾؟  
لا شكَّ أنّ إيرادَ جَمْعٍ من المفسّرين للحديث في تأويل الآية يدلّ على أنّهم لحظوا بينهما مُناسبة<sup>(١)</sup>.

ويظهر من تتبّع ما قيل في تأويل الآية أنّ هذه المناسبة أُبين في بعض وجوه التأويل من بعض، وأخفى في قراءة العامّة: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ بقصر الهمزة وفتح الميم المخففة، منه في قراءة: ﴿آمَرْنَا مترفيها﴾ بمدّ الهمزة<sup>(٢)</sup>.  
إذ الأشهرُ في الاستعمال اللغوي لفعل (أمرنا) أنّ يكون من الأمر الذي هو ضدّ النهي. قال الطبري: "الأغلب في تأويله: أمرنا مُتْرَفِيهَا بالطاعة، ففسقوا فيها بمعصيتهم الله، وخلافهم أمره، كذلك تأوّل كثيرٌ ممّن قرأه كذلك"<sup>(٣)</sup>.

(١) الحديثُ أسنّده جمع من المفسّرين في تفسير الآية، لكن من الطريق التي سقط فيها اسم حبيبة، ولذلك لم أشر إلى رواياتهم في تخريج الخبر. انظر: تفسير يحيى بن سلام البصري، تحقيق: هند شلي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٤م، ١/٣٤١؛ تفسير القرآن، لعبد الرزاق بن همام الصنعائي، تحقيق: مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٨٩م، ١/٣٧٥؛ تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط١، ٢٠٠١م، ١٤/٥٣١.

(٢) قراءة {أمرنا} بمدّ الهمزة، إحدى القراءات الثلاث المتّمة للعشر، وهي قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي. وقرأها سائر القراء العشرة بقصرها وتخفيف الميم المفتوحة. (انظر: معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عيد درويش وعوض القوزي، دون ناشر، ط١، ١٩٩٣م، ٢/٨٩؛ النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي، إشراف علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، ٢/٣٠٦.

(٣) تفسير الطبري، ١٤/٥٢٧. وانظر أقوال السلف بمعناه في الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠٠٣م، ٩/٢٨٢.

وقد رجّح الطبري هذا المعنى؛ لأنّ "توجيه معاني كلام الله -جلّ ثناؤه- إلى الأشهر الأعراف من معانيه أولى ما وُجد إليه سبيل من غيره"<sup>(١)</sup>.

وظاهر هذا التأويل لا يتعرّض لأثر الإصلاح في ردّ النّقمة والعذاب، وكلّ ما يدلّ عليه أنّ الفسق والخروج عن طاعة الله -تعالى- سبب الهلاك والدّمار.

ولكنّ -مع ذلك- في معنى الآية احتمال قويّ آخر، لا يتناقى مع ما سبق، بل يزيد عليه، هو معنى: كثرنا متّرفيها، حيث إنّ بعض أهل اللّغة يرى أنّ (أمر) و(أمر) قد يأتيان كلاهما بمعنى كثر، من قولهم: قد أمر بنو فلان. أي: كثروا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو منصور الأزهري: "من قرأ (أمرنا) مقصوداً فله وجهان؛ أحدهما: أمرناهم بالطاعة، ففسقوا؛ فحقّ عليهم العذاب، وهو كقولك: أمرتك، فعصيتني. فقد علّم أنّ المعصية مخالفة الأمر، وكذلك الفسق. والوجه الثاني في (أمرنا): أنه بمعنى: كثرنا متّرفيها، يُقال: أمرهم الله، وأمرهم. أي: كثرهم"<sup>(٣)</sup>.

ويشهد لمعنى التّكثير قراءة: (أمرنا متّرفيها)؛ فإنّ معناها: أكثرتنا فسقتها، كما جاءت به الرواية عن السلف<sup>(٤)</sup>. قال أبو منصور الأزهري: "من قرأ (أمرنا) بالمدّ فلا معنى له إلاّ أكثرتنا [...] وقوله: (أمرنا متّرفيها) يصلح أن يكون في شيئين؛ أحدهما: كثرة عدد المتّرفين، والآخر: كثير حُرُوثهم وأموالهم"<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير الطبري، ١٤/٥٣٢.

(٢) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: محمد فؤاد سرّكين، مكتبة الخانجي، ١/٣٧٢-٣٧٣؛ معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن محمد النّحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أمّ القرى، ط١، ١٩٨٩م، ٤/١٣٥.

(٣) معاني القراءات للأزهري، ٢/٩٠.

(٤) انظر: تفسير الطبري، ١٤/٥٣٠-٥٣١؛ الدر المنثور للسيوطي، ٩/٢٨٣.

(٥) معاني القراءات للأزهري، ٢/٩٠.

كما يشهد له أيضاً القراءة الشاذة: (أمرنا) بكسر الميم المخففة<sup>(١)</sup>؛ فإن معناها كثرنا أيضاً، "يقال: أمر القوم: إذا كثروا، وقد أمرهم الله. أي: كثرهم"<sup>(٢)</sup>. وهذا المعنى أيضاً أحد أوجه معنى قراءة: (أمرنا) بقصر الهمزة وتشديد الميم<sup>(٣)</sup>، بدلالة سياق الآية حيث جاء فيها: ﴿فَفَسَّقُوا فِيهَا﴾. قال أبو جعفر النحاس: "فوصف أئمة جماعة، والقرية الواحدة لا توصف أن فيها جماعة أمراء"<sup>(٤)</sup>. والوجه الثاني فيها أن تكون من الإمارة، أي: جعلنا مترفياً أمراء، وسلطاناً شرارها، فعصوا فيها<sup>(٥)</sup>. قال أبو منصور الأزهري: "من قرأ (أمرنا مترفياً) فمعناه: سلطاناً مترفياً، أي: جعلنا لهم إمارة وسلطاناً"<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن جني فيها: "قد يكون منقولاً من أمر القوم، أي: كثروا، كعلم وعلمته، وسلم وسلمته، وقد يكون منقولاً من أمر الرجل إذا صار أميراً، وأمر علينا فلان إذا ولي. وإن شئت كان (أمرنا) كثرنا، وإن شئت كان من الأمر والإمارة"<sup>(٧)</sup>. يتبين مما سبق، أن المعاني الثلاثة؛ الأمر، والكثرة، والإمارة، لا تنافي بينها من كل وجه، وأن قراءة العامة - ﴿أمرنا مترفياً﴾ - تحملها كلها، وإن كانت في بعضها أشهر من بعض. وهي جميعاً تؤدي إلى المعنى الذي دل عليه حديث حبيبة عن أمها، إذ ما فسق إلا خروج عن طاعة الله - تعالى، وبكثرة الفاسقين يكثر الخبث الناتج عن فسقهم، وإما يكثر المفسدون والفساق عندما يخفت صوت المصلحين،

(١) تُروى عن يحيى بن يعمر وغيره. (انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سركين، ط ٢، ١٩٨٦م، ١٦/٢).

(٢) المحتسب لابن جني، ١٦/٢.

(٣) قراءة شاذة، تُروى عن ابن عباس وغيره. (انظر: المحتسب لابن جني، ١٦/٢).

(٤) معاني القرآن الكريم للنحاس، ١٣٧/٤.

(٥) انظر: تفسير الطبري، ٥٢٩/١٤؛ الدر المنثور للسيوطي، ٢٨٢/٩-٢٨٣.

(٦) معاني القراءات للأزهري، ٩٠/٢.

(٧) المحتسب لابن جني، ١٧/٢.

والأميرين بالمعروف والنّاهين عن المنكر، ويتضاعف الفساد انتشاراً، والفسق شيوعاً، والخبث كثرةً، والمكر ألوناً إذا وصل الفساق إلى سدة الإمارة والحكم والولاية؛ لأنّ الناس في العادة تبع لأمرائهم، وقد أوضح بعض المحققين فائدة تخصيص المترفين في الآية بالأمر بالطاعة، مع أنّ أمره - سبحانه - بالطاعة موجه إلى جميع خلقه، بقوله: "لأنهم الرؤساء الذين من عداهم تبع لهم، كما أنّ موسى بُعث إلى فرعون ليأمره بطاعة الله، وكان من عداه من القبط تبعاً له" (١).

أما الأمر الثاني الذي دلّ عليه حديث حبيبة عن أمها، فهو أنّ ردم أجوج ومأجوج الذي أقامه ذو القرنين فيما عناه القرآن في سورة الكهف بقوله: ﴿فَأَعْيُونِي يُتَوَّأَجَعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ۗ﴾ سيهدم قبل قيام الساعة.

وهذا المعنى بيان تأكيد لما جاء في سياق القصة في سورة الكهف: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ۗ﴾.

والمراد بهذا الوعد اقتراب الساعة، على ما بيّنه قول الله - تعالى - في سورة الأنبياء: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ۗ﴾ وأقرب الوعد الحقّ الآية.

وكلّ ذلك من أنباء الغيب التي نؤمن بها، ونكل أمرها إلى علام الغيوب، ولا نقول: متى؟ وأين؟ وكيف؟ ولا ننزل آيات الله - تعالى - على وقائع وأحداث وأقوام بالظنّ والتخمين. وقدرة الله تعالى فوق ما يتصوّر البشر، والقرب والبعد من الأمور النسبية، ولا تُقاس أعمار الدنيا بأعمار الناس فيها، وقد بيّنت السنة النبوية أنّ بعثة خاتم النبيين ﷺ إيذاناً باقتراب الساعة، كما في حديث أنس رضي الله عنه قال: "قال رسول الله ﷺ: **"بعثت أنا والساعة كهاتين"**. قال: **"وَضَمَّ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى"** (٢).

(١) التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: عبد الرحمن هوساوي وآخرين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ، ٢٨٥/١٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الرقاق: باب قول النبي ﷺ: **"بعثت أنا والساعة كهاتين"**، ص ٩٠٠ ح: ٦٥٠٤؛ صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة: باب قرب الساعة، ص ١٣٥٠ ح: ٢٩٥١.

وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ حَبِيبَةٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - لَمَّا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ عَنْ اقْتِرَابِ فَتْحِ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، لَمْ تَسْأَلْ: مَتَى؟ وَأَيْنَ؟ وَكَيْفَ؟ إِذْ لَا فَائِدَةَ عَمَلِيَّةَ تَرْجُوهَا مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، لَكِنَّهَا بَادَرَتْ بِالسُّؤَالِ عَنْ أَمْرٍ يَعُودُ عَلَيْهَا وَعَلَى الْأُمَّةِ بِالنَّفْعِ، وَهُوَ فِقْمَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يُحْتَدَى فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ.

## المبحث الثاني

## رقية بنت حجة عن أمها

المطلب الأول: ترجمة رقية وأمها:

لم أقف في شيء من المصادر على ترجمة ابنة لعبد الرحمن اسمها رقية، أو رقيقة، كما لم أقف في كتب الرواية على سندٍ يحوي اسم رقية، أو رقيقة، ابنة عبد الرحمن، سوى هذا السند اليتيم، الذي اختلف فيه الاسم بين رقية ورقيقة.

ويبدو أنّها أخت زيد -أو يزيد- ابن عبد الرحمن، الذي يروي عنه موسى بن عبيدة الرّبذلي، عن أمه حجة بنت قُرط أيضًا.

وزيدٌ هذا، اختلف في نسبه، فقيل: ابن عبد الرحمن بن أبي سلامة، وقيل: ابن سلامة، وسلامة أمه<sup>(١)</sup>. وقيل: ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب<sup>(٢)</sup>.

أمّا حجة بنت قُرط فهي تابعة، لم أجد لها ترجمة، كذلك. وقد اختلف في اسمها واسم أبيها كثيرًا أيضًا<sup>(٣)</sup>.

وأمّ حجة، هي العُتورية، معدودةٌ في الصحابيّات، اختلفوا في اسمها اختلافًا كثيرًا، بما يتعدّد معرفة الصواب فيه<sup>(٤)</sup>.

قال ابنُ ماكولا: "عقيلة -بفتح العين وكسر القاف- هي عقيلة بنت عبيد بن الحارث، لها صحبة ورواية عن النبي ﷺ، روت عنها ابنتها حُجّية بنت قريط،

(١) انظر: أسد الغابة لابن الأثير، ص ١٥٥٤.

(٢) انظر: تاريخ مدينة دمشق وذكر فضائلها وتسميه من حلّها من الأمثال أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، لأبي القاسم علي بن الحسين ابن عساكر، تحقيق: عمر العمروي، دار الفكر، ١٩٩٥م، ٤٤٨/١٩-٤٤٩.

(٣) قيل في اسمها أيضًا: حجة بنت قريط. وقيل: حجة بنت قُرط. (انظر: أسد الغابة لابن الأثير، ص ١٥٥٤). وورد اسمها في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٤٤٨/١٩-٤٤٩): حجة بنت غريض.

(٤) قيل في اسمها: عقيلة، بفتح العين. وقيل: عُقَيْلة، بالعين مُصعَّراً. وقيل: قريية. وقيل غير ذلك. (انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٦/٣٤٠٣ و ٣٤٣٠؛ أسد الغابة لابن الأثير، ص ١٥٧٣؛ الإصابة لابن حجر، ٤٤/١٤-٤٥).



وقيل: حجية بن قرطه. روى عن حُجَيَّة زيد بن عبد الرحمن بن أبي سلامة، وقيل: ابن سلامة، وهي أمه<sup>(١)</sup>.

وقال ابنُ عبد البرّ: "عقيلة ابنة عبيد بن الحارث العُتَوارية، كانت من المهاجرات والمبايعات، مدنيّة، حديثُها عند موسى بن عُبيدة"<sup>(٢)</sup>.  
ويُستفاد من ترجمة الحافظ بن حجر لها تحت اسم عقيلة بنت عتيك بن الحارث العُتَوارية، أمّها وأمّها قُريبة<sup>(٣)</sup> بنت الحارث من المهاجرات المبايعات<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثاني: رواية رقيّة عن أمّها في التفسير:

قال أبو بكر بن المنذر في تفسير قول الله -تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عمران: ٩٧]: "حدّثنا زكريا قال: حدّثني الرّعفرانيُّ قال: حدّثنا أسباط بن محمد قال: حدّثنا موسى بن عبيدة قال: أخبرني رقيّة بنتُ عبد الرحمن، عن أمّها حجّة بنت قُروط، عن عائشة، قالت: ألقيت<sup>(٥)</sup> المقام من السماء<sup>(٦)</sup>.

وسبقه ابن سعد، فرواه في ترجمة رقيقة بنت عبد الرحمن، لكنّه جعله من قول أمّها، لا من قول عائشة، قال: "أخبرنا أسباط بن محمد بن<sup>(٧)</sup> موسى بن عبيدة الربذي، قال: حدّثني رقيقة بنت عبد الرحمن، عن أمّها حجّة بنت قرط، قالت: ألقى المقام من السماء"<sup>(٨)</sup>.

(١) الإكمال في رفع الارياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر علي بن هبة الله ابن ماکولا، تعليق: عبد الرحمن المعلمي ونايف العباس، دار الكتاب الإسلامي، ط ٢، ١٩٩٣م، ٣٠/٧.

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر، ص ٩٢٢.

(٣) ولم يسلم اسم هذه من الاختلاف أيضاً. انظر: الإصابة لابن حجر، ١١٨/١٤ و ١٣٦.

(٤) انظر: الإصابة لابن حجر، ٤٥/١٤.

(٥) كذا في المطبوع، وهو تحريف، صوابه "ألقي"، كما عند ابن سعد في الرواية الآتية.

(٦) تفسير القرآن، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: سعد محمد السعد، دار المآثر، ط ١، ٢٠٠٢م، ٣٠٢/١.

(٧) كذا في المطبوع. والصواب: "عن"، كما هو عند ابن المنذر، وكتب التراجم الآتية.

(٨) الطبقات الكبير لابن سعد، ٤٥٩/١٠.

وعزاه السيوطي، من قول عائشة، إلى ابن سعد وابن المنذر<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: دراسة إسناد الرواية:

رقية وأُمها حجة بنت قرط مجهولتان، حيث لا يُعرفان إلا من رواية موسى بن عبيدة. وهو موسى بن عبيدة - بضم أوله - ابن نسيط - بفتح النون وكسر الشين - الرندي، بفتح الراء والباء، أبو عبد العزيز المدني (ت: ١٥٣هـ)، عابد، ضعيف<sup>(٢)</sup>، وسائر رجال الإسناد يُحتج بهم<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الرابع: دراسة متن الرواية:

وَرَدَ مَا يَشْهَدُ لِحَبْرٍ رَقِيْقَةً مَوْقُوفًا عَلَى جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ ﷺ<sup>(٤)</sup>. وروى الترمذي، واستغربه، من حديث عبد الله بن عمرو، يقول: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَأْفُوتَانِ مِنْ يَأْفُوتِ الْجَنَّةِ، طَمَسَ اللَّهُ نُورَهُمَا، وَلَوْ لَمْ يَطْمَسْ نُورُهُمَا لَأَضَاءَتَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ"<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الدر المنثور للسيوطي، ١/٦٢٣.

(٢) ترجمته في: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، ط ١، ١٩٦٣م، ٤/٢١٣؛ تقريب التهذيب، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد، دار العاصمة، ص ٩٨٣.

(٣) أسباط، هو ابن محمد، القرشي، مولاهم، أبو محمد، ثقة ضعف في الثوري، ت: ٢٠٠هـ (انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص ١٢٤). والزعفراني، هو الحسن بن محمد، أبو علي البغدادي، صاحب الإمام الشافعي، ثقة، ت: ٢٦٠ أو ٢٥٩هـ (انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص ٢٤٢). وشيخ ابن المنذر هو أبو يحيى زكريا بن داود الحنفي، حافظ ثقة، ت: ٢٨٠هـ. (ترجمته في تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تصحيح عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، ٢/٦٧٦).

(٤) انظر: أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزقي، تحقيق: عبد الملك ابن دهيش، مكتبة الأسد، ط ١، ٢٠٠٣م، ١/٤٤٣؛ أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، دار خضر، ط ١، ١٩٩٤م، ١/٤٤١ و ٤٤٣ و ٤٤٤.

(٥) الجامع الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٦م، أبواب الحج: باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن والمقام، ٢/٢١٦، ح: ٨٧٨. قال البوصيري: "له شاهد من حديث ابن عباس، رواه الطبراني في الكبير والأوسط بإسناد حسن".

فإن صحَّ رَفَع حديث عبد الله بن عمرو<sup>(١)</sup> كان كقول النبي ﷺ "نَزَلَ الْحَجْرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ" الحديث. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup>. وقوله ﷺ: "سَيْحَان، وَجِيحَان، وَالْفُرَات، وَالنَّيْل، كُلُّ مِنْ أَهْمَارِ الْجَنَّةِ"<sup>(٣)</sup>.

والواجب تأويل ظاهر هذه الأحاديث بما لا يتناقض مع الحقائق المشاهدة، وهو ما لجأ إليه شرح الحديث، وذكروا فيه أوجهها؛ منها: أن أصلها من الجنة، ثمَّ صارت في الأرض، كما أن أصل الإنسان من الجنة، ثمَّ صارَ بنو آدم يتناسلون فيها لما هبط إليها آدم عليه السلام<sup>(٤)</sup>. والله أعلم، وهو على كلِّ شيء قدير.

(إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: عادل بن سعد ومحمود بن إسماعيل، مكتبة الرشد، ط ١، ١٩٩٨م، ٧٤/٤، ح: ٣٣٥٠). والحديث رواه: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، في صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م، كتاب المناسك، باب صفة الركن والمقام والبيان أنهما ياقوتتان من يواقيت الجنة، ٢١٩/٤، ح: ٢٧٣١؛ وأبو حاتم محمد بن حبان البستي في صحيح ابن حبان، بترتيب علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٣م، كتاب الحج: ذكر البيان بأن الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة، ٢٤/٩، ح: ٣٧١٠.

(١) في صححة رفعه مقال، ورجح بعض الحفاظ وقفه على ابن عمرو ﷺ. (انظر: فتح الباري لابن حجر، ٤٠٢/٥؛ تعليق المحققين على مسند الإمام أحمد، ٥٧٧/١١، ح: ٧٠٠٠).

(٢) الجامع الكبير للترمذي، أبواب الحج: باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن والمقام، ٢١٥/٢-٢١٦، ح: ٨٧٧. وهو مروى أيضاً في: المجتبى المعروف بالسنن الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار التأصيل، ط ١، ٢٠١٢م، كتاب: مناسك الحج، باب ذكر الحجر الأسود، ٢٢٦/٥، ح: ٢٩٥٧.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب ما في الدنيا من أهوار الجنة، ص ١٣٠٣، ح: ٢٨٣٩.

(٤) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن علي بن محمد القاري، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠١م، ٤٩٦/٥ و ١٣٦/٨ و ٢٩٩/١٠.

## المبحث الثالث

قَرِيبَةٌ عَنْ أُمِّهَا كَرِيمَةَ، عَنْ أُمِّهَا ضِبَاعَةَ

المطلب الأول: ترجمة قريبة وأُمُّها وجدَّتُها:

المعلومات عن قريبة<sup>(١)</sup> وأُمُّها كَرِيمَةُ يَسِيرَةٌ جِدًّا، وَكَلَّ الَّذِي وَقَفَتْ عَلَيْهِ فِي تَرْجَمَةِ قَرِيبَةَ، أُمَّهَا ابْنَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ بْنِ زَمْعَةَ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ الْمَطَّلِبِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ الْقُرَشِيِّ الْأَسَدِيِّ. كَانَ وَالِدُهَا عَرِيفُ بَنِي أَسَدٍ، وَهُوَ مَعْدُوذٌ فِي ثَقَاتِ الطَّبَقَةِ الْوَسْطَى مِنَ التَّابِعِينَ، قُتِلَ مَعَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الدَّارِ<sup>(٢)</sup>.

رَوَتْ قَرِيبَةُ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، وَأُمِّهَا كَرِيمَةَ بِنْتِ الْمَقْدَادِ، وَزَيْنَبَ ابْنَةَ أُمِّ سَلْمَةَ. وَرَوَى عَنْهَا ابْنُ أُخِيهَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعَمِيِّ<sup>(٣)</sup>.  
وَلَمْ أَقِفْ عَلَى سَنَةِ وِلَادَتِهَا أَوْ وَفَاتِهَا، وَهِيَ مَعْدُوذَةٌ فِي التَّابِعِينَ، الَّذِينَ كَانَتْ جَلَّ رَوَايَاتُهُمْ عَنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، حَيْثُ قَيْدَهَا ابْنُ حَجْرٍ فِي الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ<sup>(٤)</sup>.

لَمْ يُعْرَفْ فِي قَرِيبَةَ جَرْحٌ وَلَا تَعْدِيلٌ، كَمَا لَمْ تُعْرَفْ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أُخِيهَا عَنْهَا. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: "هِيَ مَجْهُولَةٌ"<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِيهَا وَفِي أُمِّهَا: "لَا تُعْرَفُ

(١) اضطرب ضبطُها عند الحافظ بن حجر، فضبطها في التَّقْرِيبِ بالتصغير. وضبطها في تبصير المنتبه بفتح القاف. (انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص ١٣٦٩؛ تبصير المنتبه بتحريه المشتبه، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة، ١١٢٩/٢). وهي مضبوطة بفتح القاف وكسر الراء في: تكملة الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة البغدادي، تحقيق: عبد القيوم عبد ربّ النبي، جامعة أمّ القرى، ط ١، ١٩٩١ م، ٦٢١/٤؛ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنابهم، لمحمد بن عبد الله ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٣ م، ٢٠٧/٧.

(٢) ترجمته في تهذيب الكمال للمزي، ٢٧٤/١٦؛ تقريب التهذيب لابن حجر، ص ٥٥٦.

(٣) انظر: تهذيب الكمال للمزي، ٢٧٣/٣٥.

(٤) انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص ١٣٦٩.

(٥) المحلّي بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٣ م، ٣٨٨/٥.

أحواهن" (١). وعدّها الذهبيّ في عداد النساء المجهولات (٢)، ولم يتعقّبهُ الحافظ بن حجر في لسانه بشيء، لكنّه عدّها في التقريب مقبولة - وهو وصف يُطلَقه على من قلّ حديثه، ولم يثبت ما يُترك من أجله، فهو مقبول حيث يُتَابَع وإلاّ فلين، فتعقّبهُ مُحَرِّراه ببيان أنّها مجهولة (٣).

أمّا والدتها كريمة فهي ابنة الصحابي الجليل المقداد بن الأسود رضي الله عنه، روت عن أبيها (٤)، وعن أمّها ضبّاعة بنت الزبير. وروى عنها زوجها عبد الله بن وهب بن زمعة الأسدي، وابنتهما قريبة (٥).

لم أقف على قولٍ يحكي سنة ولادتها أو وفاتها، وهي من أوساط التابعين، حيث قيدها صاحب التقريب في الطبقة الثالثة (٦).

وقد ذكرها ابن حبان في الثقات (٧)، ووثّقها ابن حجر في التقريب، فتعقّبهُ مُحَرِّراه ببيان أنّها مجهولة الحال، حيث لم يرو عنها إلاّ اثنان، ولم يوثّقها غير ابن حبان (٨). وسبقهما إلى ذلك ابن القطان، كما مرّ قريباً.

وللألبانيّ كلامٌ مُتّجه في تأييد حُكْم الحافظ بن حجر، حيث قال: "في كلام ابن القطان إشارة إلى جهالة كريمة أيضاً، وذلك ما يقتضيه علم المصطلح؛ لأنهم لم

(١) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط ١، ١٩٩٧م، ٤٢٨/٣.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي، ٦٠٩/٤.

(٣) انظر: تحرير تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تأليف بشار معروف وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٧م، ٤٣٠/٤.

(٤) انظر روايتها عنه في الطبقات الكبير لابن سعد، ٥١/١ و ١٢٨/٤.

(٥) انظر: تهذيب الكمال للمزي، ٣٩٣/٣٥.

(٦) تقريب التهذيب لابن حجر، ص ١٣٧٠.

(٧) الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، عناية محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، ط ١، ١٩٧٣م، ٣٤٣/٥.

(٨) انظر: تحرير تقريب التهذيب لمعروف والأرنؤوط، ٤٣١/٤.

يذكروا لها راويًا إلا ابنتها هذه فُرِيبة، وزوجها عبد الله بن وهب بن زمنة؛ أي: فهي مجهولة الحال. ولكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها- كما يتبين ذلك لمن تتبّع مواقف الحُفّاظ المتأخّرين من مثل هذه الرّواية، كالذهبي، وابن كثير، وابن رجب، وابن حجر، ونحوهم، فإنهم قد يقبلون حديثهم، ملاحظين في ذلك أمورًا تختلف باختلاف حال الرّواة، مثل كريمة هذه، فإنّها مع كونها تابعيّة، فإنّها ابنة صحابي مشهور، هو المقداد بن الأسود رضي الله عنه، وأما ليست مجهولة العين. يُضاف إلى ذلك أنّ ابن حبان ذكرها في كتابه (الثقات). ففي هذه الحالة تطمئن النفس لقبول حديثها. ولهذا السبب- فيما أرى- خالف الحافظ القاعدة المذكورة، وقال في (التقريب) إنّها: "ثقة". وليس ذلك خطأ منه- كما قد يتبادر لبعض الناشئين في هذا العلم. وهو ملحوظ الذهبي أيضًا حين لم يذكرها في فصل المجهولات من الناس، بينما أورد فيه ابنتها فُرِيبة<sup>(١)</sup>. اهـ

أما ضباعة<sup>(٢)</sup> فمن المهاجرات الأوّل<sup>(٣)</sup>، تُكنى بأمّ حكيم<sup>(٤)</sup>، وهي ابنة عمّ النبي صلّى الله عليه وآله الزبير بن عبد المطلب من زوجته عاتكة بنت أبي وهب المخزومي<sup>(٥)</sup>.

روى أبو القاسم البغوي عن ثابت البُنانيّ قال: كان عبد الرحمن بن عوف والمقداد بن الأسود جالسان يتحدثان، فقال له عبد الرحمن: ما يمنعك أن تزوّج؟ فقال له المقداد: زوّجني ابنتك، قال: فأغلظ له وجبهه. قال: فسكّت المقداد.

(١) ضعيف سنن أبي داود (الكتاب الأمّ)، لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، ط ١، ٢٠٠٢م، ٤٦٥/٢-٤٦٦.

(٢) بضمّ الضاد وفتح الباء المخففة. (انظر: صحيح مسلم بشرح يحيى بن شرف النووي، مؤسسة قرطبة، ط ٢، ١٩٩٤م، ١٣٢/٨).

(٣) انظر: تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مسعد كامل وآخرين، ط ١، دار الفاروق الحديثة، ط ١، ٢٠٠٤م، ١١/١٥٠.

(٤) انظر: تلقيح فهم أهل الأثر لابن الجوزي، ص ٢٤٤ و ٢٦٨؛ تهذيب الأسماء واللغات، ليحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، ٢/٣٥٠.

(٥) انظر: تهذيب الكمال للمزي، ٣٥/٢٢١؛ الإصابة لابن حجر، ٩/٥.

قال: ولم يكن يصيبُ أحدًا منهم غَمٌّ ولا غَيْظٌ ولا فِتْنَةٌ إلا شكَا إلى رسول الله ﷺ. قال: فقام المقدادُ، فأتى رسول الله ﷺ، فنظر إليه رسول الله ﷺ، فعرف الغمَّ في وجهه، قال: "ما شأنك يا مقداد؟" قال: يا رسول الله، بأبي أنت وأمِّي، إني كنت عند عبد الرحمن بن عوف آنفًا جالسًا، فقال لي: ما يمنُّك يا مقدادُ أن تزوج؟ فقلتُ زوّجني أنت ابنتك، فأغلظَ لي، وجبَّهني، فقال رسول الله ﷺ: "ولكِّي أزوجك ولا فخر"، فزوّجه ضُباعة بنت الزبير بن عبد المطلب. قال ثابت: وكان لها من الجمال والعقلِ والتّمَام مع قرابتها من رسول الله ﷺ (١).

وقد ولدتُ ضُباعة للمقداد عبد الله وكريمة. ثم تزوّجها، بعد موت المقداد عبد الرحمن بن الأسود الزّهري، ولم تُنجب منه (٢).

روثُ ضُباعة عن النبي ﷺ وعن زوجها المقداد بن الأسود، وروى عنها: عبد الله بن عباس، وعائشة أمّ المؤمنين -رضي الله عنهما، وسعيد بن المسيّب، وعبد الرحمن بن هرمز، وعروة بن الزبير، وزينب بنت نبيط امرأة أنس بن مالك ﷺ، وابنتها كريمة بنت المقداد، وأختها أمّ حكيم، ويُقال: أمّ الحكم جدّة إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل (٣).

وزاد غيرُ المرّي في الرواة عنها: جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك (٤). ولم أقف على قولٍ يحكي سنّة وفاتها -رضي الله عنها، لكن قال الحافظ الذهبي: "بقيت ضُباعة إلى ما بعدَ عامِ أربعين، فيما أرى" (٥).

(١) معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، تحقيق: محمد الأمين الجنكي، مكتبة دار البيان، ط١، ٢٠٠١م، ٢٩٥/٥-٢٩٦.

(٢) انظر: تهذيب الكمال للمزي، ٢٢١/٣٥.

(٣) انظر: المصدر السابق، ٢٢١/٣٥.

(٤) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٣٣٨٣/٦؛ أسد الغابة لابن الأثير، ص ١٥٤٥؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ٢٧٥/٢.

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي، ٢٧٥/٢.

أما عددٌ مروياتها في دواوين الحديث فأحد عشر حديثاً<sup>(١)</sup>. ورواية ابنتها كريمة عنها، ورواية حفيدتها قريبة عن أمها أخرجها أبو داود وابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

المطلب الثاني: رواية قريبة عن أمها كريمة، عن أمها في التفسير:

روى الطبري - في تفسير قول الله - تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩ - ٧٠] - عن سفيان بن وكيع قال: ثنا خالد بن مخلد، عن موسى بن يعقوب قال: أخبرني عمِّي قُريبة بنت عبد الله بن وهب بن زَمعة، عن أمها كريمة بنت المقداد، عن ضباعة بنت الزبير، وكانت تحت المقداد، عن المقداد قال: قلتُ للنبي ﷺ: شيءٌ سمعته منك شككتُ فيه. قال: "إذا شك أحدكم في الأمر فليَسألني عنه". قال: قلتُ: قولك في أزواجك: "إني لأرجو هُنَّ من بعدي الصِّدِّيقين". قال: "من تعنون الصِّدِّيقين؟" قلتُ: أولادنا الذي يهلكون صغاراً. قال: "لا، ولكن الصِّدِّيقين هم المُصَدِّقون"<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>. ولم يعزه السيوطي لغير ابن جرير<sup>(٥)</sup>.

وأخرجه ابن أبي شيبة - ومن طريقه الطبراني - عن خالد بن مخلد، به<sup>(٦)</sup>.

ورواه الطبراني أيضاً، من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: أسماء الصحابة لابن حزم، ص ٤٧؛ تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي، ص ٢٦٨.

(٢) انظر: السنن لأبي داود، كتاب الخراج والإمارة: باب ما جاء في الركاز، ٢٣١/٥ ح: ٣٠٧٦؛ سنن ابن ماجه، كتاب اللُّقطة: باب التقاط ما أخرج الجرذ، ص ٢٨٣ ح: ٢٥٠٨.

(٣) كذا عند الطبري. ولفظ ابن أبي شيبة في المصادر الآتية: "المتصدقون".

(٤) تفسير الطبري، ٢١١/٧.

(٥) انظر: الدر المنثور للسيوطي، ٥٣٣/٤.

(٦) انظر: مسند ابن أبي شيبة، ٣٣٣/١؛ المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، ٢٠/٢٦٠-٢٦١.

(٧) انظر: المعجم الكبير للطبراني، ٢٠/٢٦١.



وأخرجه الحافظ أبو بكر البزار، من طريق محمد بن خالد بن عثمة، عن موسى بن يعقوب، بنحوه<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: دراسة إسناد الرواية:

تقدّم حال ضباعة، وابنتها، وحفيدتها في ترجمتهنّ. وموسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب الزمعي<sup>(٢)</sup>، أبو محمد المدني: "صدوق سيّ الحفظ"<sup>(٣)</sup>. والراوي عنه خالد بن مخلد القطواني - بفتح القاف والطاء - أبو الهيثم الكوفي، من رجال الصحيحين، قال ابن حجر: "صدوق يتشيع وله أفراد"<sup>(٤)</sup>. وقد تابعه - عند البزار - محمد بن خالد ابن عثمة - بفتح العين وسكون الثاء، يقال: إثمها أمه - الحنفي البصري، قال ابن حجر: "صدوق، يُخطئ"<sup>(٥)</sup>. وشيخ الطبري، هو سفيان بن وكيع بن الجراح الرّؤاسي، أبو محمد الكوفي، "كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بورّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح، فلم يقبل، فسقط حديثه"<sup>(٦)</sup>. لكن تابعه أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وهو

(١) انظر: البحر الزخار المعروف بمسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين

الله، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٩٩٥م، ٥٣/٦ - ٥٤ ح ٢١١٧.

(٢) بزاز مفتوحة وباء ساكنة، نسبة إلى زمعة أحد أجداده. (انظر: الأنساب، لعبد الكريم بن محمد

السمعاني، تعليق عبد الله البارودي، دار الجنان، ط ١، ١٩٨٨م، ١٦٤/٣).

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر، ص ٢٩١.

(٤) ترجمته في: ابن حجر، أحمد بن علي العفسلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، ط ١، حدير آباد

الدكن - الهند: دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٧هـ، ٣٧٨/١٠ - ٣٧٩؛ تقريب التهذيب لابن حجر،

ص ٩٨٧؛ معروف والأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ٤٤١/٣.

(٥) تقريب التهذيب لابن حجر، ص ٨٤٠.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٩٥.

ثقة حافظ، من رجال الصحيحين<sup>(١)</sup>. وعثمان بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة، من رجال الصحيحين، ثقة حافظ له أوهام<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يتراوح رجال الخبر إلى قريبة بنت عبد الله، بين ثقة يُتَّجَّ بانفراده، أو صدوقٍ مُتَّابِعٍ بمثله، أو لِيَنَّ تَابَعَهُ ثقة، وفي موسى بن يعقوب خلاف.

وقد أشار الطَّبْرِيُّ إلى ضَعْفِ الحديث بقوله: "هذا حَبْرٌ لو كَانَ إِسْنَادُهُ صَحِيحًا، لَمْ نَسْتَجِزْ أَنْ نَعُدُّهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ بَعْضٌ مَا فِيهِ"<sup>(٣)</sup>.

والذي يُفْهَمُ من قول بعض الحَقَّاطِ، أَنَّ عِلَّةَ ضَعْفِ الْخَبَرِ جِهَالَةُ قَرِيبَةٍ. قَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ: "رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ كُلُّهُمْ إِلَّا أَنَّ قَرِيبَةَ قَالَ الذَّهَبِيُّ: تَفَرَّدَ عَنْهَا ابْنُ أُخِيهَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الرَّزْمَعِيِّ"<sup>(٤)</sup>.

وقال الحافظ البوصيري في سند ابن أبي شيبة: "فيه قريبة بنت عبد الله بن وهب بن زَمْعَةَ، لَمْ أَرْ مِنْ ذَكَرْهَا بَعْدَالَةَ وَلَا جَرْحٍ، وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ"<sup>(٥)</sup>.

#### المطلب الرابع: دراسة متن الرواية:

يُفِيدُ الحديث، الذي اجتمع في سنده رواية اثنتين من البنات عن أمهاتهنَّ أَنَّ مُفْرَدَ الصَّدِيقِينَ فِي قَوْلِهِ -تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، فِعِيلٌ من الصَّدَقَةِ.

وجمهور المفسرين على أنَّه في الآية من الصَّدِيقِ لا من الصَّدَقَةِ، ولم أَقِفْ على قولٍ يُعَيِّنُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ من الصَّدَقَةِ إِلَّا فِي هَذَا الْخَبَرِ.

(١) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، ٤٣٢/٢-٤٣٣؛ تقريب التهذيب لابن حجر، ص ٥٤٠.

(٢) انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص ٦٦٨.

(٣) تفسير الطبري، ٢١١/٧-٢١٢.

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد

الداراني، دار المنهاج، ط ١، ٢٠١٥م، ١٨٢/٢-١٨٣.

(٥) إتحاف الخيرة للبوصيري، ٣/٣٦١. وانظر: ضعيف سنن أبي داود للألباني، ٤٦٦/٢.

ولا تنافي بين مَعْنَي الصِّدْقِ الصِّدْقَةَ من كلِّ وَجْهٍ، إذ في الصِّدْقَةَ تصديقٌ فَعَلَ المتصَدِّقُ قَوْلَهُ ومُعْتَقَدُهُ، حيثُ ما حَمَلَ المتصَدِّقُ على الإخْلَاصِ في الصِّدْقَةِ إلَّا تصديقه بما أَعَدَّهُ اللهُ -تعالى- للمتصَدِّقِينَ؛ فيكونُ خَبْرَ قَرِيبَةٍ هذا -إنَّ صَحَّ- من بابِ تَأْوِيلِ اللفظِ بَبَعْضِ ما يدلُّ عليه، أو يقع تحت معناه، تنبيهاً على ما قد يخفى على بعض الأذهان، وإشارةً إلى بعض أبرز صفات الصديقين.

وإذ لم يصحَّ هذا الخبر، ولم يُثَبِّتْ نُحُو هذا التأويل عن الصحابة؛ يكونُ حمله على أنَّه من الصِّدْقِ أُولَى؛ لدلالة ظاهر اللُّغَةِ التي نزل بها القرآن؛ فإنَّ الصِّدْقِ صِغَةً مُبَالِغَةٌ تعني: الكثير الصِّدْقِ، الملازم له<sup>(١)</sup>.

وهذه الصِّغَةُ يكثر مجيئها في لسان العرب لمن دام منه الفِعْلُ، للدلالة على المبالغة في الصِّفَةِ التي اشتقت من فعلها، وهي إنَّما تأتي من فِعْلٍ على وَزْنِ فَعْلٍ، نحو: سَكَّيتُ من فَعْلٍ سَكَّتْ<sup>(٢)</sup>، و(فَحَّيرُ) لكثير الفَحْرِ، من فَعْلٍ فَحَّرَ، و(عَشَّيقُ) كثير العَشَقِ، من فَعْلٍ عَشَقَ. قال ابن قتيبة: "ومثل ذلك كثيرٌ، ولا يقال ذلك لِمَنْ فَعَلَ الشَّيْءَ مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ، حتى يكثر منه أو يكون له عادة"<sup>(٣)</sup>.

قال الزَّجَّاجُ في الصِّدْقِ: "على وزن الفَعِيلِ، واحدهم صِدِّيقٌ، وهو اسم للمبالغة في الفعل، تقول: رجُلٌ صِدِّيقٌ، كثيرُ التصديق، وكذلك رجُلٌ سَكَّيتُ كثير السكوت"<sup>(٤)</sup>. وقال النَّحَّاسُ: "صِدِّيقٌ مأخوذ من الصِّدْقِ، وفيه معنى المبالغة

(١) انظر: شمس العلوم ودار الفكر من الكلوم، لشنوان بن سعيد الحميري، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر ودار الفكر المعاصر، ط ١، ١٩٩٩م، ٦/٣٦٩٤-٣٦٩٥؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط ٢، ٦٩٩/٢.

(٢) انظر: شمس العلوم للحميري، ٦/٣٦٩٥.

(٣) أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، ط ١، مؤسسة الرسالة، ط ١، ص ٣٣٠-٣٣١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجَّاج، تحقيق: عبد الجليل شليبي، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨م، ٥/١٢٦.

والتكثير، يُقال لمن صدّق بالله وأنبيائه وفرائضه، وعمل بها: صدّيق<sup>(١)</sup>. وقال ابن الأثير: "هو فِعِيلٌ لِلْمُبَالِغَةِ فِي الصِّدْقِ، وَيَكُونُ الَّذِي يُصَدِّقُ قَوْلَهُ بِالْعَمَلِ"<sup>(٢)</sup>. وقال الطبري: "الذي هو أَوْلَى بِالصِّدِّيقِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ الْمُصَدِّقُ قَوْلَهُ بِفِعْلِهِ، إِذْ كَانَ الْفِعِيلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِثْمًا يَأْتِي إِذَا كَانَ مَأْخُودًا مِنَ الْفِعْلِ بِمَعْنَى الْمُبَالِغَةِ، إِمَّا فِي الْمَدْحِ وَإِمَّا فِي الدَّمِّ [...] وَإِذَا كَانَ مَعْنَى ذَلِكَ مَا وَصَفْنَا، كَانَ دَاخِلًا مَنْ كَانَ مَوْصُوفًا بِمَا قُلْنَا فِي صِفَةِ الْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقِينَ"<sup>(٣)</sup>.

ويؤيد ما سبق قول الله - تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾ [الحديد: ١٩]، فبيّنت الآية أنّ المؤمن بالله ورسوله هو المبالغ في الصدق<sup>(٤)</sup>، وخير ما يفسر كلام الله كلامه - جلّ وعلا.

كما يشهد له تتبّع نظائر هذا الوصف في كتاب الله، حيث ورد دائماً بمعنى المبالغة في الصّدق، ولم يأت في موضع واحد يدلّ سياقه على أنّه أراد به المتصدّق. قال الله - تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]. وقال - تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٦] الآية. وقال - تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مریم: ٤١]، وقال: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مریم: ٥٦].

ومن جهة أخرى لم يأت هذا الوصف مجموعاً في القرآن الكريم بمعنى التصّدق إلا لحقته الميم في أوّله. قال - تعالى: ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف: ٨٨]. وقال - سبحانه: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ

(١) معاني القرآن الكريم للنحاس، ٣٣٤/٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢١هـ، ص ٥١٢ (م: صدق).

(٣) تفسير الطبري، ٧/٢١٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعراجه للرزجاج، ٥/١٢٦.

وَالْمُسْلِمَاتِ... ﴿ الآية، وفيها: ﴿ وَالْمُتَّصِدِّقِينَ وَالْمُتَّصِدِّقَاتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥].  
 وقال ﷺ: ﴿ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا يُضْعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ  
 كَرِيمٌ ﴾ [الحديد: ١٨]. فلم يحذف الميم منها عندما أذغم التاء بالصاد، أي: لم  
 يقل: (إن الصديقين والصديقات).

وحمل معاني كلام الله - تعالى في موضع النزاع على ما يوافق استعمال القرآن  
 في غير موضع النزاع، سواءً أكان ذلك الاستعمال غالباً أو مُطَرِّدًا أولى من الخروج  
 به عن عادة أسلوب القرآن، وإن كان له وَجْهٌ في اللغة<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: دراسة نظرية تطبيقية، الحسين بن علي الحربي، دار القاسم،  
 ط١، ١٩٩٦م، ١/١٧٢ وما بعدها.

## المبحث الرابع

## أم حفص بنت خولة عن أمها

المطلب الأول: ترجمة أم حفص وأمها:

لم تُعرف أم حفص بن سعيد القرشي إلا في هذا الخبر الذي لم يُبين لنا سوى اسم أمها، واسم زوجها سعيد القرشي، واسم ابنها حفص بن سعيد. وقد قال الهيثمي: "أم حفص لم أعرفها"<sup>(١)</sup>. وقال الألباني: "لم أجد لها ترجمة"<sup>(٢)</sup>.

كذلك لم تُعرف أمها خولة إلا في هذا الخبر، الذي يفيد أنها كانت خادمة النبي ﷺ. قال ابن عبد البر: "خولة خادم رسول الله ﷺ جدة حفص بن سعيد، يروي حديثها حفص هذا، عن أمه، عنها في تفسير قول الله ﷻ: ﴿وَالصُّحْحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾، وليس إسناد حديثها في ذلك مما يُحتج به"<sup>(٣)</sup>.

المطلب الثاني: رواية أم حفص عن أمها في التفسير:

قال الواحدي: أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن أحمد بن جعفر، أنا أبو بكر ابن أبي الحسن الشيباني، أنا محمد بن عبد الرحمن الدَّعُولِي، نا أبو عبد الرحمن محمد بن يونس، نا أبو نعيم، نا حفص بن سعيد القرشي، حدثني أُمِّي، عن أمها خولة، وكانت خادمة رسول الله ﷺ: أَنَّ جَرَوًا دَخَلَ الْبَيْتَ، فَدَخَلَ تَحْتَ السَّرِيرِ، فَمَاتَ. فَمَكَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَّامًا<sup>(٤)</sup> لَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، فَقَالَ: "يَا خَوْلَةَ، مَا

(١) مجمع الزوائد للهيثمي، ٤٨٣/١٤ ح: ١١٥٤٥.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط ١، ٢٠٠٤م، ٣١٦/١٣ ح: ٦١٣٦.

(٣) الاستيعاب لابن عبد البر، ص ٨٩٤-٨٩٥. وانظر أيضًا: أسد الغابة لابن الأثير، ص ١٥٠٩-

١٥١٠؛ الإصابة لابن حجر، ٣٥٥/١٣-٣٥٤.

(٤) قتلها رواية ابن أبي شيبة الآتية بأربعة أيام.

حَدَّثَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ جَبْرِيلُ لَا يَأْتِينِي". قَالَتْ حَوَلَةٌ: فَقُلْتُ: لَوْ هَيَّأْتُ الْبَيْتَ وَكُنَّسْتُهُ. فَأَهْوَيْتُ بِالْمِكْنَسَةِ تَحْتَ السَّرِيرِ، فَإِذَا شَيْءٌ ثَقِيلٌ، فَلَمْ أَزَلْ حَتَّى أَخْرَجْتُهُ، فَإِذَا جَرُّوْهُ مَيْتًا، فَأَخَذْتُهُ فَأَلْقَيْتُهُ خَلْفَ الْجِدَارِ، فَجَاءَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ تَرَعُدَ لِحَيَّاهُ، وَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ اسْتَقْبَلْتُهُ الرَّعْدَةَ، فَقَالَ: "يَا حَوَلَةُ، دَثِرِينِي". فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَالصُّحْحَىٰ ۝۱ وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَىٰ ۝۲ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝۳﴾ [الضحى: ١-٣] (١).

والخبر رواه ابن أبي شيبة في مُسنده - كما في إتحاف الخيرة، والمطالب العالية (٢) - عن أبي نُعيم الفضل بن دُكين، عن حفص بن سعيد القُرشيّ الأعور، بنحوه، قريبًا من لفظه. ورواه ابن أبي عاصم، عن ابن أبي شيبة، بنحوه (٣). ورواه الطبراني عن علي بن عبد العزيز، عن أبي نُعيم، بنحوه (٤).

وعزاه السيوطي إلى مسند ابن أبي شيبة، والطبراني، وابن مَرْدُويه (٥).

### المطلب الثالث: دراسة إسناد الرواية:

إسناد الرواية لا يصحّ؛ فإنَّ أمَّ حفص مجهولة، كما سبق في ترجمتها. وأبناها حفص بن سعيد، هو حفص ابن أبي حمزة بن عبد الله القُرشيّ الأعور، لم يُعرف

(١) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٥م، ٥٠٨/٤.

(٢) انظر: إتحاف الخيرة للבוصري، ١٩٨/٨ ح: ٧٨٩٤؛ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأحمد ابن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: باسم عناية، دار العاصمة ودار الغيث، ط ١، ١٩٩٨-٢٠٠٠م، ٣٧٨١/١٥-٤٣٨ ح: ٣٧٨١.

(٣) انظر: الأحاد والمثاني، لأبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الراجعية، ط ١، ١٩٩١م، ٢١١/٦ ح: ٣٤٤٣. وساقه من طريقه ابن الأثير في أسد الغابة، ص ١٥٠٩-١٥١٠.

(٤) انظر: المعجم الكبير للطبراني، ٢٤٩/٢٤ ح: ٦٣٦. ورواه عنه أبو نُعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة، ٣٣١٥-٣٣١٦.

(٥) الدر المنثور للسيوطي، ٤٨٣/١٥. ولم أجد الخبر في المطبوع من مسند ابن أبي شيبة.

إلا برواية أبي نعيم الفضل بن دُكين<sup>(١)</sup> عنه. ولم يورد فيه البخاري، وابن أبي حاتم، جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق قول الحافظ بن عبد البرّ بأنّ إسناد الخبر مما لا يُتَّجَّ به. وضعف الحافظ البوصيري إسناد ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup>. وقال الحافظ ابن حجر في إسناد الطبراني: "فيه من لا يُعرف"<sup>(٤)</sup>. وقال أيضًا: "قصة إبطاء جبريل بسبب كون الكلب تحت سريره ﷺ مشهورة، لكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب، بل شاذّ، مردود بما في الصحيح"<sup>(٥)</sup>. وحكم عليه الألبانيّ بأنّه: "مُنكر"<sup>(٦)</sup>.

### المطلب الرابع: دراسة متن الرواية:

تعددت روايات أسباب نزول سورة الضحى، وجلّها لا يُتَّجُّ به؛ لعدَم ثبوتِ إسنادِه، كرواية أم حفص هذه<sup>(٧)</sup>؛ فتردّ هذه الروايات الضعيفة؛ لنكارتها بمخالفتها الثابت الصحيح، كما تقدّم في قول الحافظ بن حجر. وقال ابن الأثير بعد روايته خبر أم حفص من طريق الواحدي: "هذا فيه نظر، فإنّ الصحيح أنّ هذه السورة من أوّل ما نزل بمكّة، والقصة فيه مشهورة صحيحة"<sup>(٨)</sup>.

وأصحّ ما ورد في سبب نزول السورة قصتان تؤكّدان مكية السورة: إحداهما: ما رواه ابن أبي شيبة، عن عروة بن الزبير قال: أَبْطَأَ جِبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَجَزَعِ

(١) الفضل بن دُكين - واسمه عمرو - أبو نعيم الكوفي، ثقة ثبت من كبار شيوخ البخاري، أخرج له الجماعة، ت: ٢١٨ أو ٢١٩ هـ. (انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص ٧٨٢).

(٢) انظر: التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تصحيح محمد عبد المعين خان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م، ٣٦٣/٢ و ٣٦٨؛ الجرح والتعديل، لعبد الرحمن ابن أبي حاتم محمد الرّازي، دار الكتب العلمية، ١٧٤/٣؛ الثقات لابن حبان، ١٩٩/٦.

(٣) انظر: إتحاف الخيرة للبوصيري، ١٩٨/٨.

(٤) فتح الباري لابن حجر، ٥٥٧/١٤.

(٥) المصدر السابق، ٥٥٧/١٤.

(٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، ٣١٦/١٣ ح: ٦١٣٦.

(٧) انظر: فتح الباري لابن حجر، ٥٥٧/١٤ - ٥٥٨.

(٨) أسد الغابة لابن الأثير، ص ١٦٤٥.



جَزَعًا شَدِيدًا، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: إِنِّي أَرَى رَبَّكَ قَدْ قَلَاكَ مِمَّا نَرَى مِنْ جَزَعِكَ، قَالَ: فَنَزَلَتْ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾<sup>(١)</sup>.

ورَوَى الطَّبْرِيُّ، عن عبد الله بن شَدَاد، أَنَّ خَدِيجَةَ -رضي الله عنها- قالت للنبي ﷺ: "ما أرى ربك إلا قد قلاك، فأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾"<sup>(٢)</sup>. وفي لفظ آخر له: "ثمَّ أَبْطَأَ عَلَيْهِ جِبْرِيْلُ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: ما أرى ربك إلا قد قلاك، فَأَنْزَلَ اللهُ " ... إلخ.<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ بن كثير: "حديثٌ مرسل من هذين الوجهين، ولعلَّ ذِكْرَ خَدِيجَةَ ليس محفوظًا، أو قالته على وجه التأسّف"<sup>(٤)</sup>.

وقَوَّى الحافظ بن حجر إسنَادَ حديثِ ابن شَدَاد، وقال: "عَبْدُ اللهِ بْنِ شَدَادِ بْنِ الْهَادِ، وَهُوَ مِنْ صِغَارِ الصَّحَابَةِ، وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ صَحِيحٌ"<sup>(٥)</sup>.

وثانِيهما: ما في الصحيحين، واللفظ للبخاري، عن جُنْدُبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: "اشتكى رسول الله ﷺ، فلم يَقمَ ليلتين أو ثلاثًا، فجاءت امرأة، فقالت: يا مُحَمَّدُ، إِنِّي لأرجو أن يكونَ شيطانُكَ قد تَرَكَكَ، لم أره قَرِيبًا<sup>(٦)</sup> منذ ليلتين أو ثلاثًا؛ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾ [الضحى: ١-٣]<sup>(٧)</sup>.

(١) المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، ضبط: كمال الحوت، دار التاج، ط ١، ١٩٨٩م، ٦/٣٢٣ ح: ٣١٧٦٤. ورواه أيضًا الطبري في تفسيره، ٢٤/٤٨٧.

(٢) انظر: تفسير الطبري، ٢٤/٤٨٦.

(٣) انظر: المصدر السابق، ٢٤/٥٣٠.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ١٤/٣٨٢. وجه الإرسال أنَّ ابن شَدَادِ إِمَّا من كبار التابعين، أو من صغار الصحابة، لم يدرك وقت نزول الآية. أمَّا جُنْدُبُ بن عبد الله البجلي لم يصحب النبي ﷺ إلا متأخرًا. (انظر: فتح الباري لابن حجر، ٤/٣١٠-٣١١).

(٥) فتح الباري لابن حجر، ٤/٣١١.

(٦) من فَعَلَ قَرِيبَهُ، بكسر الراء، يقربه، بفتحها. (انظر: فتح الباري لابن حجر، ١٤/٥٥٩).

(٧) صحيح البخاري، كتاب التفسير: سورة (الضحى)، باب ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾، ص ٧٠٨ ح:

٤٩٥٠؛ صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير: باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، ص ٨٦٥ ح: ١١٥-١٧٩٧.

وفي لفظٍ لمسلم: "أَبْطَأَ جَبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَدْ وُدِّعَ مُحَمَّدٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ... إلخ<sup>(١)</sup>.

وترجيحُ خبرِ جُنْدُبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقُوَّةِ السَّنَدِ مُتَّجِهٌ، وقد اختاره بعضهم مُسْتَنَكِرِينَ أَنْ يَصُدَّرَ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ غَيْرِ اللَّائِقِ بِالْمُؤْمِنِ، عن خديجة -رضي الله عنها<sup>(٢)</sup>.

لكن ما دامت الروايتان صحيحتين صريحتين في السببية، ومُتَّفَقَتَيْنِ مع سياق السورة المكيّة، ولا تعارضَ بينهما من جميع الوجوه، بل يُمكنُ الجمعَ بينهما بالقول: إنَّ خديجة -رضي الله عنها- قالتَه للنبي ﷺ تَوَجُّعًا وَتَأْسَفًا -كما ألمح إليه ابن كثير في قوله السابق- وقالتَه المرأةُ المشركة<sup>(٣)</sup> شِمَاتَةً وَتَهَكُّمًا، ومثلها فعلُ المشركون لما نُمِّي إليهم الخبر، فإنَّ القواعدَ العلميّةَ تقضي بتقديم الجمعِ على الترجيح، لما فيه من إعمالِ خبرين صحيحين، وإعمالِ الكلامِ أولى من إهماله.

وقد اختار الحافظ بن حجر طريق الجمع، وقال: "الذي يَظْهَرُ أَنَّ كُلاًّ مِنْ أُمَّ جَمِيلٍ وَخَدِيجَةَ قَالَتْ ذَلِكَ، لَكِنَّ أُمَّ جَمِيلٍ عَبَّرَتْ -لِكُونِهَا كَافِرَةٌ- بِلَفْظِ: (شَيْطَانِكَ)، وَخَدِيجَةُ عَبَّرَتْ -لِكُونِهَا مُؤْمِنَةٌ- بِلَفْظِ (رَبِّكَ)، أَوْ (صَاحِبِكَ)، وَقَالَتْهُ أُمَّ جَمِيلٍ شِمَاتَةً، وَخَدِيجَةُ تَوَجُّعًا"<sup>(٤)</sup>.

هذا التوجيه المتين يُشكِلُ عليه ما جاء في بعضِ طُرُقِ حَدِيثِ جُنْدُبٍ، الذي يحكي قصّةَ أُمَّ جَمِيلٍ، عند البخاري، عن الأسود بن قيس قال: سمعتُ

(١) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير: باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، ص ٨٦٥ ح: ١١٤-١٧٩٧.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر، ٤/٣١١.

(٣) هي أم جميل، العوراء بنت حرب بن أمية، أخت أبي سفيان، وامرأة أبي لهب. (انظر: فتح الباري لابن حجر، ٤/٣١١).

(٤) فتح الباري لابن حجر، ٤/٥٥٩.

جُنْدُبًا الْبَجَلِي: "قالت امرأة: يا رسول الله، ما أرى صاحبك إلا أبطأك<sup>(١)</sup>، فنزلت: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]<sup>(٢)</sup>.

إذ قد اعترف الحافظ بن حجر نفسه بأن هذا السياق إنما يصلح أن يكون خطاباً لحديجة، لا لحمالة الخطب، حيث نادته بوصف الرسالة، لا باسمه المجرد، وعبرت عن جبريل بالصاحب لا بالشيطان<sup>(٣)</sup>.

وقد دفع الكرماني هذا الإشكال بتجويز أن تكون قائلته استهزاءً، أو أن يكون هذا اللفظ من تصرف الرواة<sup>(٤)</sup>.

واستحسن الحافظ ابن حجر التجويز الثاني قائلاً: "هو موجّه؛ لأنّ مخرَج الطّريقين واحد"<sup>(٥)</sup>. والله أعلم

(١) إمّا بمعنى جعلك بطيئاً في القراءة، إذ بطاء الإقراء يستلزم البطاء في القراءة. أو هو من باب حذف حرف الجرّ، والأصل: أبطأ عنك. (انظر: صحيح البخاري بشرح محمد بن يوسف الكرماني، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٩٨١م، ١٨/).

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير: سورة (الضحى)، باب قوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾، ص ٧٠٩ ح: ٤٩٥١.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر، ٥٦٠/١٤.

(٤) انظر: صحيح البخاري بشرح الكرماني، ١٩٧/١٨.

(٥) فتح الباري لابن حجر، ٥٦٠/١٤.

## الخاتمة

وفي الختام أخصّ أبرز ما توصل إليه البحث بما يأتي:

١. عددُ البناتِ الراوياتِ عن أمّهاتهنّ في كتب التفسير عشرُ بناتٍ، بين صحابيّةٍ وتابعيّةٍ، ومجموع روايتهنّ تسعُ رواياتٍ، خمسةٌ منها لزَيْنب بنت أمّ سلمة.

٢. لا يوجدُ في الراوياتِ عن أمّهاتهنّ كذّابة، أو مُتّهمة، أو سيّئة الحِفظ. ومن ليست منهنّ مقبولة الرواية فهي مجهولة العين أو الحال، وليس في مروياتهنّ تفسير بالرأي والاجتهاد، بل هو الخبر المحض، الذي لم يثبت فيه شيءٌ مرفوعاً أو موقوفاً، سوى ما روته ربيبات النبي ﷺ عن أمّهاتهنّ.

## فهرس المصادر والمراجع

- ١ - إتخاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: عادل بن سعد ومحمود بن إسماعيل، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٨م.
- ٢ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ القرطبي، تصحيح: عادل مرشد، دار الإعلام، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٣ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري، دار ابن حزم، ط١، ٢٠١٢م.
- ٤ - أسماء الصحابة رضي الله عنهم وما لكل واحد منهم من العدد، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: مسعد السعدني، مكتبة القرآن، د. ت.
- ٥ - الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠٠٨م.
- ٦ - بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط١، ١٩٩٧م.
- ٧ - تاريخ مدينة دمشق وذكر فضائلها وتسميه من حلّها من الأمثال أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، لأبي القاسم علي بن الحسين بن عساكر، تحقيق: عمر العمروي، دار الفكر، ١٩٩٥م.
- ٨ - تحرير تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تأليف بشار معروف وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٧م.
- ٩ - تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تصحيح عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية بيروت، د. ت.
- ١٠ - تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط١، ٢٠٠١م.

١١- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرين، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ، ط١، ٢٠٠٠م.

١٢- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة، د. ت.

١٣- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٧م.

١٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني، تحقيق: بشار معروف، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٢م.

١٥- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، عناية محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٩٧٣م.

١٦- الجامع الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.

١٧- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠٠٣م.

١٨- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط١، ٢٠٠٤م.

١٩- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار الحضارة، ط٢، ٢٠١٥م.

٢٠- السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عادل بن محمد وعماد الدين بن عباس، دار التأصيل، ط١، ٢٠١٥م.

٢١- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١١، ١٩٩٦م.

٢٢- شمس العلوم وداء العرب من الكلوم، لشنوان بن سعيد الحميري، تحقيق: حسين بن عبد الله العُمري وآخرين، دار الفكر ودار الفكر المعاصر، ط ١، ١٩٩٩م.

٢٣- صحيح البخاري المُسمّى الجامع الصحيح المُسنَد من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، بعناية عبد السلام علوش، مكتبة الرشد، ط ٢، ٢٠٠٦م.

٢٤- صحيح البخاري بشرح محمد بن يوسف الكرمانى، دار إحياء التراث العربى، ط ٢، ١٩٨١م.

٢٥- صحيح مسلم المُسمّى المُسنَد الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى سول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج القشيري، بعناية نظر الفاريابي، دار طيبة، ط ١، ٢٠٠٦م.

٢٦- ضعيف سنن أبي داود (الكتاب الأمّ)، لمحد ناصر الدين الألباني، مؤسّسة غراس، ط ١، ٢٠٠٢م.

٢٧- الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط ١، ٢٠٠١م.

٢٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، دار الرسالة العالمية ط ١، ٢٠١٣م.

٢٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المنهاج، ط ١، ٢٠١٥م.

٣٠- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين، ط ٢، ١٩٨٦م.

- ٣١- مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، تحقيق: عادل الغزاوي وأحمد المزدي، دار الوطن، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٣٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠١م.
- ٣٣- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: باسم عناية، دار العاصمة ودار الغيث، ط ١، ١٩٩٨-٢٠٠٠م.
- ٣٤- معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عيد درويش وعوض القوزي، دون ناشر، ط ١، ١٩٩٣م.
- ٣٥- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أمّ القرى، ط ١، ١٩٨٩م.
- ٣٦- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨م.
- ٣٧- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، د. ت.
- ٣٨- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٣٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، ط ١، ١٩٦٣م.